

المصدر : المدينة المنورة

التاريخ : 20-09-2007 العدد : 16220

الصفحات : 26 المسلسل : 196

الجامعة العربية والخارجية المصرية رجباً بتغيير القوات الأجنبية بقوات عربية وأفريقية

١١ عاصمة عربية تتحرك عملياً لترجمة اتفاق جدة للمصالحة الصومالية على أرض الواقع

عبد الوهاب الديب - القاهرة

عبروا عن ذلك خلال توقيع الاتفاق بجدة وشنوا الدور السعودي في تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الصومالي والتحرك نحو تعزيز الأمن والاستقرار في بلاده وتقديم المزيد من الدعم في جهود البناء والإعمار فيما جاء التوقيع على اتفاق جدة للمصالحة نتوجها لنتائج مؤتمر المصالحة الوطنية الذي عقد خلال مدة شهر ونصف في العاصمة الصومالية مقديشو .

وقال سفير الصومال لدى مصر ومندوبها الدائم لدى الجامعة العربية عبدالله حسن محمود إن بلاده حريصة على الدعم العربي لقضية المصالحة مشيراً إلى أن المشاورات الجادة التي قادتتها الرياض بالتنسيق مع القاهرة للمصالحة الصومالية استهدفت في المقام الأول دعم الشعب الصومالي ، وشدد على ضرورة تعظيم الدور العربي في دعم المصالحة الصومالية خاصة الدور السعودي ، وقال :إن الحكومة الانتقالية ستبدل كل ما في وسعها للدفع في هذا الاتجاه فيما يتابع أعضاء اللجنة الوزارية المعنية بشؤون الصومال بالجامعة العربية والتي تضم بجانب المملكة مصر والسودان واليمن والصومال وجيبوتي وسلطنة عمان والأردن والجزائر وتونس وليبيا نتائج اتفاق جدة للمصالحة الصومالية ومتابعة التزام كافة الأطراف المشتركة بينوهو، وتأمل الجامعة ان يوفر اتفاق جدة توافقاً وطنياً بين الفصائل الصومالية المتحاربة يدعم وحدة البلاد واستقرارها ، وينتج عنه إنشاء أحزاب سياسية وديمقراطية شرعية الحكومة الانتقالية وأخيراً، وضع الضمانات التي تكفل نجاح عملية الاستفتاء على الدستور وإجراء الانتخابات ، وحسم الخلافات القبلية والسياسية في الصومال؛بالإضافة لحسم ملفات سائخة في المشهد الصومالي أبرزها وقف إطلاق النار ونزع السلاح واقتسام السلطة

رحبت الجامعة العربية برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز توقيع الحكومة الانتقالية الصومالية وزعماء العشائر الصومالية على نتائج مؤتمر المصالحة الوطنية . واعتبرت الخطوة جادة وضرورية في الوقت الراهن ، وتضاف الى المبادرات الجادة التي يقوم خادم الحرمين بوصفه الرئيس الحالي للفة العربية ، وأعرب الامين العام للجامعة عمرو موسى عن امه في التزام الاطراف الموقعة على الاتفاق ببنيه على ارض الواقع وصولاً لتحقيق الأمن والاستقرار في الصومال الذي عانى ويلات نتيجة الصراعات السياسية فيما أعلن السفير عبد الله يوسف مندوب الصومال لدى الجامعة العربية عن سعادته بتوقيع الاتفاق مخمناً الدور السعودي في رعاية المصالحات بين الأشقاء بدءاً من المصالحة بين الأطراف العراقية ثم الفلسطينية و المبادرة السعودية للمصالحة اللبنانية مؤكداً التزام الحكومة الانتقالية الصومالية بالتنفيذ الكامل لنتائج مؤتمر المصالحة الوطنية وبذل كل الجهود المحيولة دون عودة الصومال للحرب والعمل على نشر الحوار والسلام بين كافة التيارات الصومالية، وقال ان دور خادم الحرمين في حقن دماء الصوماليين لا تصفه الكلمات وان الرئيس الصومالي عبد الله يوسف أحمد ورئيس البرلمان آدم محمد نور ورئيس الوزراء محمد علي كيتي

أي عمليات عسكرية تستهدف عرقلة مسيرة المصالحة الصومالية، ومناشدة الأطراف جميعا للمشاركة الكاملة والفاعلة في عملية المصالحة ودعوة الأطراف التي لم تنضم إلى مسيرة المصالحة أن تعيد النظر في موقفها وأن تشارك في عملية المصالحة باتخاذ الحوار سبيلا وحيدا لتحقيق الوفاق الوطني ، وشدد العريمي على مواصلة الأمانة العامة للجامعة تقديم الدعم المالي والإنساني لعملية المصالحة الصومالية و مواصلة المساهمة المالية واللوجيستية في نشر القوات الأفريقية ، وحث الدول التي لم تسد مساهمتها في صندوق دعم الصومال إلى المبادرة بذلك ، وطلب الأطراف كافة وبخاصة اتحاد المحاكم الإسلامية، والانتهاج الحوار سبيلا وحيدا لحل الخلافات، والعودة إلى استئناف محادثات السلام في أقرب وقت وبدون شروط مسبقة وفي إطار رعاية مشتركة من الجامعة العربية والإيجاد .

تحرك في الوقت المناسب

جاء التحرك السعودي لتحقيق المصالحة الصومالية في ظل ظروف معقدة تشهدها الساحة الصومالية حيث قاطعت المعارضة التي تتزعمها قوى إسلامية مؤتمر المصالحة الشهر الماضي، وعقدت قبل أيام مؤتمرها الخاص في إريتريا العدو اللدود لإثيوبيا، ونجح المؤتمر في تشكيل تحالف جديد يهدف طرد القوات الإثيوبية من الصومال، وأطلق عليه اسم «التحالف من أجل تحرير جديد للصومال»، وانتخب الرجل الثاني في المحاكم الإسلامية الشيخ شريف الشيخ أحمد لرئاسة اللجنة التنفيذية المنتبحة عن التحالف، فيما ترأس رئيس البرلمان السابق شريف آدم اللجنة المركزية المكونة من مائة وواحد وتسعين عضوا، والتي تمثل برلمان المعارضة، وويشكل التحالف مظلة للمحاكم الإسلامية وأعضاء البرلمان المنتخبين وعدد من ممثلي الجاليات الصومالية في المهجر لإسقاط الحكومة الحالية في الصومال ، ويزاد من تعقيدات المعادلة الصومالية إعلان إريتريا دعمها الصريح لحركة المعارضة الصومالية الجديدة حيث اعتبر الرئيس الإريتري أسياي أفورقي دعما

للحرب لمطاردة قوات المحاكم الإسلامية، وأن قوات بلاده لن تخرج من الصومال إلا بعد القضاء على ما وصفهم بالإرهابيين الإسلاميين ،وتخشى العواصم العربية من أن تكون هناك نية إثيوبية للاحتلال على خلفية احتلال إثيوبيا لإقليم أوجادين الصومالي والذي أدى لحرب ضروس بين البلدين أواخر السبعينيات من القرن الماضي فيما زاد تدخل أطراف دولية في النزاع الحالي بين الحكومة المؤقتة والمحاكم من تعقيدات الأزمة حيث كان لإثيوبيا بين ١٥ و ٢٠ ألف جندي في الصومال، في حين لايتربيا نحو ألفي جندي يساندون الإسلاميين لكن إريتريا تنفى الاتهامات، وتخشى الجامعة العربية من أن يتسع نطاق الحرب الحالية لتشمل منطقة القرن الأفريقي كما تخوف الأمم المتحدة من أزمة إنسانية جديدة في البلاد التي عانت على مدى ١٦ عاما الماضية من الحروب والفيضانات والجفاف

ومن جانبه قال رئيس بعثة الجامعة العربية في الصومال السفير عبدالله العريمي أن اللجنة العربية المعنية بشؤون الصومال تدعم الحركات السعودية لأنها تصب في تحركات المجلس الوطني للمصالحة باعتباره منطلقا لعملية مصالحة شاملة في الصومال وبالتالي يشكل فرصة تاريخية يتعين دعما مع إدانة

والثروة ودعم حقوق الأقليات وتنظيم انتخابات حرة عام ٢٠٠٩

انسجام عربي مع الموقف السعودي

وفي انسجام مع الموقف السعودي المرحب بطلب الأطراف الصومالية المعنية بمؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال تغيير القوات الأجنبية بقوات عربية وأفريقية تحت إشراف الأمم المتحدة بما يضمن أمنه واستقراره رحبت الجامعة العربية على لسان السفير احمد بن حلى الامين العام المساعد للشؤون السياسية بالجامعة بإنجاز اتفاق المصالحة الوطنية واستضافة المملكة للقاء انطلاقا من حرص خادم الحرمين الشريفين على استقرار الصومال وتحقيق أمنه وازدهاره، وقال إن الجامعة ترحب باستبدال القوات الأجنبية بأخرى عربية وأفريقية بإشراف الأمم المتحدة مناشدا جميع الأطراف المعنية الالتزام بما تم الاتفاق عليه وإن دعم التأكيدات الصادرة فيما تاتي محاولات الجامعة العربية عبر بوابة الرياض الرئيس الحالي للغة العربية بهدف إعادة جولات المصالحة الصومالية في وقت أخذت فيه الأزمة بين الحكومة الانتقالية والمحاكم منحنى خطرا للغاية على الأمن القومي العربي بعد إعلان إثيوبيا صراحة على لسان رئيس وزرائها مليس زيشاوي دخول بلاده

مشهد صومالي معقد

ـ وتكشف أوراق المشهد الصومالي الراهن تشابك الأوراق المحلية والدولية في الأزمة فالمحاكم الإسلامية المكونة من ١٤ محكمة وتجمع تيارات معتدلة وأخرى أصولية قد تعطي كلمة الفصل للتيار المعتدل في أية مفاوضات مرتقبة ،وهو الخيار الذي يسيطر على ١١ محكمة. ويقوده الشيخ شريف شيخ أحمد مقابل تراجع للتيار المحافظ الذي يقوده الشيخ طاهر عويس الذي يقود واحدة من المجموعتين المسلحتين داخل الاتحاد وتم اختياره رئيسا لمجلس شوري وتضعه الولايات المتحدة على قائمة الإرهاب وما يحسب للمحاكم قدرتها على الحفاظ على تماسكها الداخلي خاصة بين جناحيها المتشدد والمعتدل ، خاصة إذا ما فرضت الضغوط الدولية والإقليمية عليها فقد تبدي مزيدا من المرونة في أفكارها وعلاقتها الخارجية لكنها أيضا تفقد الخبرة السياسية والتي قد تشكل عائقا دون تحولها إلى قوة سياسية فاعلة تدير علاقاتها الإقليمية والدولية خاصة مع الولايات المتحدة وجارتها إثيوبيا وهو ما سيجعل هناك ثلاثة سيناريوهات لتجاوز الأزمة الراهنة ..الأولى تمكين المحاكم من السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد لما لها من تأييد شعبي وقبلي وإسهامها في تحقيق الأمن في مناطقها ، و الثاني دعم الحكومة الانتقالية باعتبارها الطرف الوحيد المعترف به من قبل المجتمع الدولي كمثل شرعي للصومال ، والثالث هو التوصل إلى صيغة توافقية بين الجانبين تحظى بتأييد دولي وإقليمي يشارك المحاكم في الحكومة وفق ورزنها السياسي في الشارح الصومالي.

يمثل دعما للشعب الصومالي، وقال إنه يتوقع هفشل التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال، كما وصف دعم إثيوبيا للشعب الصومالي بأنه واجب أخلاقي وشرعي». فيما يتوقع أن تشعل تصريحات افروقي الحرب بالوكالة في الصومال بين إثيوبيا وإريتريا المتنازعتين على الحدود المشتركة وهو ما دفع الولايات المتحدة للإعلان عن إمكانية إدراج إريتريا على قائمة الدول الراضية للإرهاب بحجة «نقل وتهريب أسلحة للصومال وإثارة اضطرابات وقلاقل في القرن الأفريقي

و يعزّز من قيمة اتفاق جدة أنه المحاكم الإسلامية التي تشكلت في الصومال الى بداية ١٩٩١ عقب انهيار الحكومة المركزية من قيادات شعبية وتضم زعماء العشائر ورجال الأعمال والمواطنين لمعالجة الوضع الأمني المتدهور في العاصمة تقدر الدور السعودي في المصالحة الوطنية كونه دورات حيادية نزيها دون أية اجندات او مصالح خارجية ،ومن المرجح ان تبدي المحاكم في وقت لاحق بعد دراسة بنود اتفاق جدة مرونة في التعامل اية تحركات سعودية اخرى خلال ايام الايام القادمة في اطار المصالحة الصومالية الشاملة ،ويبدو ان انضمام عدد كبير من العلماء الشرعيين للمحاكم سيعزز هذا اية اتجاهات للمصالحة تقويها الرياض فالمحاكم التي تواجه أكبر قوة عسكرية في القرن الإفريقي وحاولت مغالبة الشارح الإسلامي بالدعوة إلى « الجهاد ضد الكفار والصلبيين في إثيوبيا سوف تستفيد من تجارب حركات الإسلام السياسي في المنطقة التي رفضت التعااطي مع وساطات القبلية وبولية

المصدر : المدينة المنورة

التاريخ : 20-09-2007

العدد : 16220

المسلسل : 196

26

الصفحات :



أف ب خادم الحرمين وولي العهد والرئيس الصومالي ووزير خارجيته ورئيس البرلمان عتب توقيع اتفاق جدة